

برزت إلى العلن اتهامات للسلطة الفلسطينية و«حماس» على حد سواء في وجود إشكاليات تتعلق بتملك الأراضي، لمصلحة أشخاص وشخصيات محسوبة على كل منها ومنعها عن الأفراد غير المحسوبين على الفريقين

تخصيص الأراضي في غزة بين المحسوبية وغياب القانون

غزة - امجد ياغي

رغم السنوات التي تلت غياب السلطة الفلسطينية عن إدارة قطاع غزة، إلا أن ما ورثه القطاع من قضايا دارت حولها شبهات الفساد، لم تُخرج «السلطة» من مستنقع الاتهامات التي غرقت فيها منذ تأسيسها عام 1996، وفي مقدمتها قضايا تتعلق بإدارة وتملك أراضٍ لمؤسسات وشركات خاصة، دونما أي مسوغ قانوني يدعمها.

القانون الفلسطيني يخول الرئيس بتخصيص الأراضي لجهات وهيئات ربحية أو غير ربحية، كشكل من أشكال الهبة، والتخصيص هو مصطلح استخدم في عهد السلطة الفلسطينية، ويقصد به تخصيص مساحة من أرض حكومية لمؤسسات وجمعيات ربحية أو غير ربحية أو لأشخاص، وقد تكون للسكن وبلا مقابل كشكل من أشكال الهبة لقاء المصلحة العامة.

وبعد سيطرتها على قطاع غزة عام 2007، عدّلت «حماس» هذا القانون،

بحيث أصبح التخصيص مقابل بدل مادي أشبه بالإيجار. مدير مكتب «الهيئة المستقلة» في غزة، المحامي صلاح عبد العاطي، أكد وجود مخالفات بشأن تخصيص الأراضي في عهد «السلطة» و«حماس»، حيث خصص كل فريق أراضي لجمعيات ومؤسسات محسوبة عليه.

واشترط عبد العاطي في حديث لـ«الأخبار» أن يكون تخصيص الأراضي لقاء المنفعة العامة، مشيراً إلى خطورة التخصيص لأفراد بعينهم دون أي منفعة عامة، لما يترتب عليها من تناقص للأراضي الحكومية في القطاع المحتفظ بالسكان.

وما يثير انتباه عبد العاطي، تملك بعض المؤسسات الأجنبية أراضي في غزة، وهو ما يخالف القانون الذي يحظر تملك هذه المؤسسات أي أراضٍ في القطاع، خشية تسريبها للاحتلال.

وفي الوقت الذي تملك فيه شخصيات ومؤسسات محسوبة

على «السلطة» و«حماس» أراضي، سُحبت أراضي أخرى من مواطنين عاديين، بحسب ما رصدت مؤسسات حقوقية.

وانتقد عبد العاطي تملك مؤسسات دولية لأراضٍ بدعوى الاستصلاح الزراعي في عهد «حماس»، وقال «إن الأصل في ذلك أن تُراجع قواعد الاتفاق التجاري»، ويراه إن الأولى

عدّلت «حماس» قانون تخصيص الأراضي، بحيث أصبح التخصيص مقابل بدل مادي

أن تخصص هذه الأراضي لمشروعات فردية تدعم الشباب.

ودعا إلى «ضرورة تشكيل لجنة لمراجعة الأراضي المخصصة، وما يثبت أنها خصصت لغير المصلحة العامة يُرجع إلى الدولة، لحاجتها إلى أراضٍ تخصصها لاحقاً لمشروعات عامة كالمدارس والمرافق الصحية والآبار».

شبهات فساد «السلطة»

ومن أبرز القضايا التي تدور حولها شبهات التملك غير الشرعي، تقنين أراضٍ لشخصيات، مقابل مشروعات إسكانية، كما جرى عام 1996 مع عدد من أصحاب الأراضي.

وإزاء هذه الشبهات القانونية، يدور الحديث يدور حول مدى قانونية تملك «السلطة» هذه الأراضي التي بنيت عليها مرافق مهمة وفنادق مثل فندق «الاركميد» في مدينة غزة، حيث لم يعرف مدى قانونيته بعد.

وأوضح عبد العاطي أن «الفندق بُني على أرض اشتراها شخص عملت السلطة على تقنين تملكه لهذه الأرض مقابل مشروعات إسكانية».

وقد تملك هذه المشروعات جهاز المخابرات العامة، قبل سيطرة «حماس» على القطاع.

ومن بين قضايا التملك للأراضي العامة التي جرت في عهد «السلطة»،

كانت ما تسمى «أرض الواحة» شمال قطاع غزة، التي تبلغ مساحتها 53 دونماً، والتي تملكها شركة استثمارية بقرار من السلطة الفلسطينية، قبل أن تُستعاد العام الماضي.

منطقة «الواحة» التي أنشئت عام 1998، تملكها الشركة الإستثمارية بناءً على مذكرة تفاهم وقّعت عام 2005 بين سلطة الأراضي والمستثمر، تقضي بمبادلة ملكية 18 دونماً من أرض الواحة لمصلحة صاحب الشركة مقابل 19 دونماً يملكها الأخير تقع في محررة «دوغيت» لمصلحة الدولة، مع تاجر الساحل المحاذي للمنتجع لمدة 49 عاماً لتصبح ما مساحته 52 دونماً تحت تصرف المستثمر.

وطبقاً لبيانات حصلت عليها «الأخبار» من سلطة الأراضي، تُقدّر قيمة الأرض التي سيطرت عليها الشركة المستثمرة بملايين الدولارات، مقابل أراضي المحررات التي اشترت

تقرير

نتنياهو ويرر لاءاته: أبو هازن لا يعترف بالدولة اليهودية!

علي حيدر

نفي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمس أن يكون قد تراجع عن خطاب بار ايلان، «الذي أيدت فيه إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح تعترف بيهودية الدولة»، مشيراً إلى أن الذي تغير هو الواقع، «لأن أبو هازن (الرئيس محمود عباس) يرفض الاعتراف بالدولة اليهودية، لقد اتفق مع حركة حماس التي تنادي بتدمير إسرائيل». وأضاف: «أنا لا أريد حل الدولة الواحدة لشعبين، بل أريد حلاً دائماً حيث يكون هناك دولتان لشعبين، ولكن من أجل أن يحدث ذلك فإن الشروط والظروف يجب أن تتغير». ومعروف أن اللاءات التي أعلنها نتنياهو خلال الحملة الانتخابية، لا انسحاب ولا تنازل ولا تقسيم للقدس، لم تكن سوى التعبير اللفظي عن السياسة الفعلية التي اتبعها خلال السنوات الست الماضية. ولم يكن التعبير الذي استخدمه نتنياهو في السياق الانتخابي نفسه، بأنه في حال انتخابه لن تكون هناك



لدولة فلسطينية، سوى تشديد على أن ما كان خلال توليه رئاسة الحكومتين السابقتين، هو ما سيكون خلال توليه الحكومة المقبلة. ووفق سيناريو الحد الأقصى، فإن ما سيجري خلال أي مفاوضات مفترضة، هو نفس ما جرى خلال المفاوضات السابقة التي ادارتها الولايات المتحدة ورام الله، منذ عام 2009. وإذا ما تجاهلنا خلفياته الأيديولوجية وموقع الضفة الغربية في رؤيته الأمنية، فإن من كان يرى أن الظروف وعدم تلبية السلطة لشروطه، قبل بدء الأحداث في العالم العربي، يبرران عدم التوصل إلى اتفاق حول إقامة دولة فلسطينية، عندها من الطبيعي أن تكون التحولات التي تمر بها المنطقة العربية سبباً أولى، من منظور نتنهاو، يحول دون التوصل إلى مثل هذا الاتفاق.

لكن ما يصح قوله، أن نتنهاو كان يعتمد في حينه سياسة «نعم ولكن»، من جهة يضع العرائق والشروط بما يحول دون التوصل إلى اتفاق نهائي ينطوي على إقامة دولة فلسطينية، وفي الوقت نفسه يرفع شعار نعم

للاتفاق. لكن الذي جرى أخيراً أنه اضطر خلال الحملة الانتخابية إلى الجهر اللفظي ببعض مكنوناته، كي يكسب المزيد من الجمهور اليميني. وفي ضوء التقارير التي تحدثت عن إمكانية اعتماد الإدارة الأميركية خيارات جديدة، على خلفية المواقف التي أعلنها خلال الحملة الانتخابية، وجد نتنهاو نفسه مضطراً إلى التعبير عن أنه ما زال متمسكاً بمبدأ الدولتين، مشيراً إلى أن الواقع هو الذي تغير وليس موقفه من إقامة الدولة الفلسطينية.

للهمة الأولى، يوحي موقف نتنهاو كما لو أنه عاد وتراجع عن شعاراته ولاءاته. لكن مع قليل من التدقيق يتبين أن ما يقوم به ليس تمسك بموقفه الراض للسلطة الفلسطينية، لكن عن طريق تبرير واستدلال على عدم واقعية هذا الطرح في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة. وهو نفس ما قاله خلال الحملة الانتخابية، بل إن حملة حزب الليكود، علق في حينه على موقف نتنهاو بالقول إن «رئيس الحكومة يؤكد أنه بناءً على الوضع



لم يتم منذ 2010 تخصيص أراضي على أسماء الأشخاص إلا عبر مؤسسات وجمعيات محلية (أي بي آيه)